اقتصاد

بحجة البيانات الجمركية

دورية جمارك توقف سيارة لجمعية خيرية تحمل مساعدات وتطلقها في اليوم التالي!

| علي نزار الآغا

تكثر الملاحظات على أداء الدوريات الجمركية، منذ إعلان حملتها ضد التهريب منذ قرابة الشهرين، فبعد اعتراض صناعيين وتجار على دخول دوريات الجمارك المستودعات والمعامل من دون تنسيق، تبرز مشكلة أخرى تتعلق بالمواطنين مباشرةً هذه المرة، مرتبطاً بإيقاف الدوريات للسيارات في الطرقات وطلب بيان جمركي على مشترياتهم، بدلاً من التوجه للتجار!

هذا ما حدث فعلاً مع الجمعية الخيرية الشركسية، أخيراً، بحسب مصادر فيها، حيث أوقفت إحدى دوريات الجمارك في دمشق سيارة تحمل مشتريات من منطقة المناخلية تشتمل على بوابير غاز محلية الصنع، وخلاطات مياه، بموجب منحة رسمية، لتوزيعها على السكان الذين بدؤوا بتأهيل مساكنهم في منطقة مرج السلطان بريف دمشق، وتم الطلب من مرافقي السيارة من أعضاء الجمعية إبراز بيانات جمركية عن البضاعة المشتراة، بعد أن رفضوا قبول فواتير الشراء من التجار، وضرورة توجههم إليهم، على اعتبار أنهم المعنيون في موضوع البيانات الجمركية وليس المواطن الذي اشترى البضاعة، ولكن من دون جدوى، فتم إيقاف السيارة، وبعد التواصل مع الإدارة الجمركية المعنية بالأمر تم إطلاقها في اليوم التالي.

وبحسب مراقبين فإن السؤال: ما غاية بعض دوريات الجمارك من التعامل بتلك الطريقة مع المواطنين؟ وهل مكافحة التهريب تكون بملاحقة مشتريات الناس رغم حيازتهم فواتير نظامية أم عند الحدود والمعابر؟

المصادر السابقة قالت إنه من الواضح للناس أن حملة مكافحة التهريب لا تزال عرجاء حتى الآن، فالمشروبات الروحية والدخان والكثير من المواد الأخرى وبعضها مرتبط بالصحة، منشورة على واجهة محلات وسط دمشق وعلى الطرق بين دمشق وبعض مناطق الريف، لكن بعض التصرفات الفردية تسيء إلى هدف حملة الجمارك بمكافحة التهريب، بما يوجب تصحيحها لتكون على مسافة واحدة من جميع المعنيين في التهريب وليس في التضييق على المواطنين.

عرنوس: ١٥,٥ ألف منشأة متوسطة وصغيرة تعمل في حلب وزراعة ٤٦ ألف هكتار

بدء الاكتتاب في المناطق الصناعية والحرفية والتي وصلت نسب إنجاز البنى التحتية فيها إلى ٨٠ بالمئة

> الحكومة تكلف جهاز الرقابة المالية بتدقيق وإصدار موازنات المؤسسات الاقتصادية التي بدأت تمول نفسها ذاتياً

| الوطن

حظيت الصناعة الوطنية بنصيب وافر من مناقشات مجلس الوزراء حلال جلسته الأسبوعية أمس لجهة تطويرها وتأمين متطلبات النهوض بها، إذ تم الطلب من وزارة الصناعة الاستفادة من مخرجات مراكز الأبحاث الصناعية لتحديث خطوط الإنتاج وتحسين جودة ونوعية المنتجات لتكون منافسة محلياً وخارجياً والربط بين النظرة المستقبلية لتطوير «الصناعة العامة» وخطة تطوير المدن والمناطق الصناعية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت الموافقة على الإعلان عن بدء الاكتتاب في المناطق الصناعية والحرفية التي يتم انشاؤها بالمحافظات، والتي وصلت نسب إنجاز البنى التحتية فيها إلى ٨٠ بالمئة، وزودت بالخدمات المطلوبة، مع لحظ إمكانية قيام صناعات متوسطة إلى «كبيرة» نسبياً ضمن هذه المناطق، وذلك بعد عرض قدمه وزيرا الصناعة والإدارة المحلية والبيئة حول مؤشرات تطوير الشركات الصناعية وإجراءات عودة الإنتاج وتسويقه.

وأكد المجلس أهمية متابعة إنجاز الخطة الخدمية والتنموية الشاملة لمحافظة حلب من جميع النواحي الاقتصادية والسياحية والعمرانية والتي تصل تكلفتها إلى نحو ٨٥ مليار ليرة، وذلك بعد أن عرض وزير الموارد المائية حسين عرنوس رئيس لجنة المتابعة الوزارية في المحافظة نسب إنجاز المشاريع، مبيناً أنه تم إعادة زراعة ٤٦ ألف هكتار، وافتتاح عشرات المراكز الصحية والمدارس، في حين يتم استكمال تأهيل معمل الأعلاف وصومعة الحبوب في قرية تل بلاط، ووصل عدد المنشآت العاملة إلى ١٥٤٩٣ منشأة متوسطة وصغيرة.

وكلف المجلس الجهاز المركزي للرقابة المالية بتدقيق وإصدار موازنات المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي بدأت تمول نفسها ذاتياً، والمراقبة الدورية لها، وضبط مؤشرات عملها لزيادة فاعليتها الاقتصادية وتحقيق معدلات ربح أعلى.

وسمح المجلس لوزارة الإدارة المحلية بتأمين الجرارات للوحدات الإدارية من معمل الجرارات في حلب ليتسنى لهذه الوحدات القيام بمهامها، كما وافق على انتقال هيئة الأوراق والأسواق المالية إلى مقرها الجديد في يعفور بريف دمشق والبدء باتخاذ الإجراءات «الفنية واللوجستية» اللازمة للانتقال.

وطلب المجلس من جميع الوزارات إبداء الرأي والملاحظات حول المسودة النهائية لقوائم فرز المهندسين للتأكد من مراعاة الاختصاص واحتياجات الجهات العامة ليتم الفرز وفق المعايير المعتمدة.

وصدق المجلس قرارات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري والجاري وضبط النفقات الإدارية في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ بهدف تعزيز الصمود وتوفير الاحتياجات الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة أوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن نسبة تنفيذ البنى التحتية في المناطق الصناعية والحرفية التي أحدثت خلال العامين الماضيين تتراوح بين ٧٥ إلى ٨٠ بالمئة الأمر الذي يتيح الفرصة للبدء بالاكتتاب في عدد من المناطق الحرفية والصناعية.

وبين الوزير مخلوف أن عدد المقاسم المكتتب عليها في المنطقة الصناعية في أم الزيتون بالسويداء وصل إلى ٨٧٠ مقسماً بما يدفع بعملية الإنتاج بشكل يتكامل مع جهود وزارة الصناعة.

بدوره أشار وزير الصناعة محمد معن زين العابدين جذبه إلى وجود رؤية لتطوير المنتج الصناعي السوري لتحقيق سلاسل قيم مضافة، لافتاً إلى سعي الوزارة للارتقاء بالمنتج المحلي بما يؤمن متطلبات السوق المحلية والسوق الخارجية وذلك من خلال إعداد دراسات وبحوث علمية لتطوير القطاع الصناعي.

٥٢٠٠ حرامي كهرباء في شهرين ونسبة الجباية ٨٥ بالمئة خلال ٢٠١٨

«الكهرباء» لـ«الوطن»: أصحاب فنادق ومطاعم سرقوا كهرباء بـ ٤٠٠ مليون ل.س

| قصي أحمد المحمد

كشف مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن تنظيم ما يزيد عن ٥٢٠٠ ضبط بحق مستجري الكهرباء بطرق غير مشروعة «سرقة» لمختلف الاشتراكات خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين، مؤكّداً أنّ ذلك يأتي بالترافق مع الحملة الكبيرة التي أطلقتها الوزارة هذا العام للحدّ من ظاهرة الاستجرار غير المشروع، والتخفيف من الهدر الكبير والفاقد في الشبكات.

وأشار الخطيب إلى أن نسبة الجباية التي حققتها المؤسسة خلال ٢٠١٨ تجاوزت ٨٥ بالمئة من قيمة الكهرباء الموزّعة، لافتاً إلى أنّ هذا المؤشر إيجابي ويدل على زيادة التحسّن في الوضع العام، وبشكل خاص من ناحية التأشير وضبط عمل المؤشرين إلى حد ما، مؤكّداً تشكيل لجان خاصة تراقب عمل المؤشرين في كل الشركات بشكل دائم وتدقّق بما يتم تسجيله للتقليل من الأخطاء التي تحصل أحياناً.

وأوضح الخطيب أنّ الصعوبات التي كانت تعوق عمل بعض الشركات تتعلق بحالات تحويل بعض العدادات من صفة تجاري إلى منزلي بشكل مقصود خلال السنوات الماضية، مؤكّداً أنّ هذه الحالات برزت في بعض المحافظات التي زاد فيها عدد المهجرين حيث اضطروا للإقامة في بعض المحال التجارية.

وبيّن أنّ المؤسسة رأت أنّه من غير المعقول احتساب قيمة الفواتير لهذه الأسر بالسعر التجاري ما دام هناك ما يثبت أنّ المقيمين أسر، ولا يوجد أي نشاط تجاري في تلك المحال، مؤكّداً أنّه بعد عودة المهجرين إلى مناطقهم تمت مراجعة جميع المحال المقصودة، ومن ثم إعادتها إلى صفة اشتراكاتها الأساسية (التجارية) حفاظاً على المال العام.

ولفت مدير التوزيع إلى استمرار المؤسسة وجميع الشركات في المحافظات بحملات ترشيد استهلاك الطاقة ومكافحة ظاهرة الاستجرار غير المشروع، مؤكّداً أنّ جميع لجان الضابطة العدلية في جميع المحافظات تقوم على عملها بشكل دائم وتحت إشراف مديري الشركات.

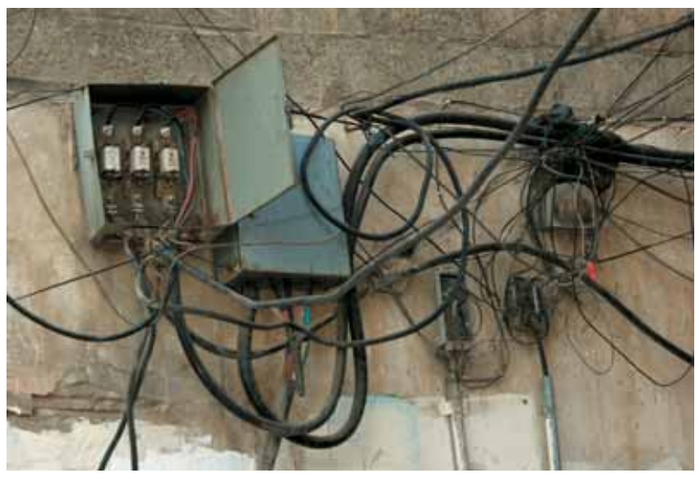

وبين أنّه تم ضبط حالتين لاستجرار غير مشروع تخص منشآت سياحية كبيرة في دمشق من قبل الضابطة العدلية، مؤكّداً أنّه تم تقدير كميات الكهرباء المسروقة من قبل دائرة مراقبة الشركات بالشركة العامة لكهرباء دمشق، حيث تم تنظيم الضبوط اللازمة بحقهم ليصار إحالتها إلى القضاء.

وأشار الخطيب إلى أنّ المؤسسة تعمل حالياً على استيراد كمية من التجهيزات الكهربائية اللازمة للتوسع بالشبكات وإعادة تأهيلها وخاصة في المناطق المتضررة وهي قيد التوريد كتجهيزات أخرى.

من جانبه أكّد مدير مراقبة الشبكات في الشركة العامة لكهرباء دمشق لؤي ملحم لـ«الوطن» أنّه تم تنظيم خلال الفترة الأخيرة خمسة ضبوط لمراكز تحويل خاصة «كبار المشتركين» في دمشق خلال الأيام القليلة الماضية، مبيناً أنّه من بين المراكز الخمسة مركزا تحويل تعود ملكيتهما لأصحاب منشآت سياحية كبيرة (سلاسل فنادق ومطاعم) كانا يستجران الكهرباء بالسرقة.

وأوضح ملحم أنّ المنشأة الأولى تم تقدير الكميات المستجرة عبرها بنحو ٢,٥ مليون كيلو واط ساعي بقيمة تقارب ١٥٠ مليون ليرة تقريباً، مشيراً إلى تنظيم ضبط ثان بحق صاحب منشأة تتغذى من مركز تحويل ١٠٠٠ كيلو فولط أمبير، تم تقدير كمية الكهرباء المسروقة بنحو ٤ ملايين كيلو واط ساعي قيمته المالية التقديرية ٢٥٠ مليون ليرة سورية، أي بإجمالي ٤٠٠ مليون ليرة للمنشأتين.

وأكّد ملحم أنّ تنظيم الضبوط المذكورة ضمن المراقبة الدورية لكبار المشتركين في دمشق ضمن توجيهات الوزارة المستمرة، موضحاً أنّ الضبوط الثلاثة الأخرى لكبار المشتركين تتراوح ما بين ٢٠ – ٢٥ مليون ليرة سورية.

أسعار الأجهزة الكهربائية الأعلى للأقل استهلاكاً

قرموشة: استخدام اللصاقة الطاقية يخفض استهلاك الكهرباء لدى الأسر والصناعيين

| الوطن

أكّد معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة لـ«الوطن» أن استخدام اللصاقة الطاقية للأجهزة الكهربائية بشكل منظم يسهم بشكل كبير في زيادة انتشار واستخدام الأجهزة الكفوءة طاقياً، مبيناً أن بعض الأجهزة المنزلية تستهلك أحياناً على سبيل المثال ٨٠٠ كيلو واط ساعي سنوياً بظروف معينة، وبنفس الوقت يوجد أجهزة أخرى تستهلك بحدود ٣٥٠ كيلو واط ساعي من الطاقة الكهربائية بالظروف ذاتها، مشيراً إلى أن احتمالية فرق السعر يكون أعلى للأجهزة الأقل استهلاكاً ولكن هي الأكفأ طاقياً.

وأشار قرموشة إلى الأثر المهم لتطبيق اللصاقة الطاقية وزيادة انتشارها يؤدي إلى انخفاض نسبة الطلب على الكهرباء في القطاع المنزلي والقطاع الذي يستخدم هذه الأجهزة وخاصة الصناعي والفعاليات الأخرى.

وأشار إلى أهمية الموضوع وبشكل خاص أنه وبطريقة غير مباشرة تساعد اللصاقة في رفع كفاءة الاستهلاك، بالإضافة إلى أنها تسهم أيضاً في التخفيف من قيمة الفواتير على المواطنين، مبيناً أن المركز الوطني لبحوث الطاقة لديه أجهزة خاصة لاختبار الأجهزة المنزلية الكهربائية ومن خلال المخابر المتوافرة، منوهاً بوجود لمبات توفر نسبة كبيرة من الإنارة تصل إلى ٥٠ بالمئة دون المقارنة مع اللمبات الصفراء التي يذهب ٤٠ بالمئة منها حرارة.

من جانبه أكد مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية بوزارة الصناعة نضال حمدان لـ«الوطن» أن الرقابة على الأجهزة المهربة التي لا تستخدم اللصاقة الطاقية هي من مهمة التموين، منوهاً بأن دور المركز يكون بتطبيق المواصفات السورية للأجهزة الكهربائية وغيرها أو المواصفات العالمية، مبيناً أن كل مخالفة في أي منتج يتم تصنيعه يتم رفضها مباشرة مع إرفاق تقرير مفصل يوضح أسباب الرفض للجهة التي تطلب التقرير، موضحاً أن منح أي ترخيص صناعي لأي تاجر يطلبه يرتبط بموافقة المركز على مطابقة أجهزته للسوق وللمواصفات القياسية السورية.

وأشار إلى أن المخالفات قد تأتي أحياناً نتيجة سوء تصنيع أو خطأ بالتصنيع أيضاً ما يتطلب إعادة تصحيحه من جديد، مبيناً أن الرفض أحياناً قد يكون على مخالفات بسيطة تتطلب إعادتها.

ولفت حمدان إلى أن التشريع الصادر والذي يعتمد عليه المركز مبني على ما اعتمدته هيئة المواصفات السورية والتي أقرته من خلال لجان تضم كل الفئات من صناعيين وتجاريين وتموين والجمارك.

«النسيجية» تبيع بـ٦,٨ مليارات ليرة في ثلاثة أشهر من ٢٠١٩

| هناء غانم

أصدرت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تقريرها الربعي المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية من انتاج ومبيعات ومخزون لغاية ٢٠١٩/٣/١، ذكر أن الإنتاج السلعي الفعلي لإجمالي شركات المؤسسة بالأسعار الجارية بلغ نحو ٥,٩٦ مليارات ليرة مقابل ١٤,٨٥ مليار ليرة المخطط، وبنسبة تنفيذ مقدارها ٤٠ بالمئة.

وقد بلغت قيمة المبيعات الإجمالية للشركات التابعة للمؤسسة ٦,٨٥ مليارات ليرة مقابل ١٤,٨٥ مليون ليرة المخطط، بنسبة تنفيذ مقدارها ٤٦ بالمئة، وبمعدل تطور قدره ١٧٨ بالمئة مقارنة مع قيمة المبيعات الفعلية الإجمالية للفترة نفسها من العام الماضي.

وبخصوص مخزون الإنتاج الجاهز للبيع، فقد ذكر التقرير أن قيمة المخزون بلغت أول المدة ٢٤,٥٤ مليار ليرة لإجمالي الشركات التابعة، مع الإشارة إلى وجود اختلاف مع بيانات ٢٠١٨ حيث كان مخزون آخر المدة نحو ٢٤,٧ مليار ليرة، بينما بلغت قيمة مخزون آخر المدة ٢٢,٧ مليار ليرة، وقد تركز المخزون في شركات الخيوط القطنية في اللاذقية بقيمة ٣,٨ مليارات ليرة، والساحل للغزل ٦,٦ مليارات ليرة، وجبلة للغزل ٤,٢ مليارات ليرة، وحماة للخيوط القطنية ٣٧٦ مليون ليرة، والوليد للغزل ١,٨٦ مليون ليرة، والخماسية ٨٩٣ مليون ليرة، والدبس ٢,٦ مليار ليرة، ونسيج اللاذقية ١,٧ مليار ليرة، والشرق للألبسة الداخلية ١,١ مليار ليرة، والصوف والسجاد ٥٥٣ مليون ليرة، ووسيم ١٤٣ مليون ليرة، والنايلون ٤٧٤ مليون ليرة.

وأشار التقرير بخصوص الخطة الاستثمارية إلى أن قيمة الاعتمادات المرصدة في الخطة الاستثمارية للمؤسسة لعام ٢٠١٩ قد بلغت ٢,١٧ مليار ليرة ولم ينفق منه شيء فعلياً.

وعن أهم المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية للعام الحالي فقد أوضح التقرير أن تركيب خط لإنتاج أقمشة الجينز باعتماد قدره ٥٠٠ ألف ليرة؛ لا تزال العروض المقدمة قيد الدراسة، إضافة إلى مشروع شراء نول سجاد مع متمماته لمصلحة معمل سجاد السويداء باعتماد قدره ٥٠ مليون ليرة وقد تم رفع مشروع العقد لرئاسة مجلس الوزراء للتصديق عليه.

ومن المشروعات أيضاً مشروع لبناء مستودع مركزي بطاقة تخزينية ٥ آلاف طن من الأقطان المحلوجة في شركة الساحل للغزل وقد تم إعداد الدراسات والأضابير لتنفيذ المشروع من العام الماضي.

وبيّن التقرير أن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تضم نحو ٢٥ شركة، موزعة بين ٩ شركات غزل، و٨ شركات نسيج، و٨ شركات مختلفة، وقد تضررت هذه الشركات خلال الأزمة، فقبلها كان هناك فقط شركتان متوقفتان، وخلالها توقفت نحو ١١ شركة عن العمل.

«التموين» لـ«الوطن»: الكمأة لا توضع على قائمة الأسعار والرقابة عليها للغش والتلاعب

| علي محمود سليمان

شهدت أسواق دمشق وباقي المحافظات بيع كميات كبيرة من الكمأة التي تأتي بشكل رئيس من مناطق البادية والجزيرة، حيث هطلت كميات كبيرة من الأمطار المترافقة مع الرعد الذي يعتبر مؤشراً مهماً لظهور الكمأة، وقد طرحت بغزارة في الأسواق هذا العام.

الأسعار تراوحت هذا العام بين الألف ليرة وحتى ٨ آلاف ليرة، وهي تعتبر أسعاراً أقل منها في الأعوام السابقة التي لم تشهد هذه الغزارة في الكميات، ويحكمها سوق العرض والطلب، وفي بداية طرحها بالأسواق كانت بأسعار ما بين ١٠ و٢٠ ألف ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب أن الدور الذي تلعبه دوريات حماية المستهلك لهذه المادة يتعلق بالرقابة الصحية والتأكد من عدم الغش والتلاعب بها أو بيعها وهي تالفة، وهي حالات قد تحدث نتيجة عدم المعرفة بأنواعها وطرق بيعها وتخزينها، مبيناً أن مديريات التجارة الداخلية في المحافظات لم تتلق أي شكاوى على مبيع الكمأة حتى تاريخه.

ومن حالات الغش والتلاعب المشهورة في بيع الكمأة تغيير شكل اللفت وتقطيعه وخلطه بالرمل والماء حتى يبدو بمظهر الكمأة، لتحقيق أرباح مضاعفة غير مشروعة نتيجة أسعارها المرتفعة.

أما ما يتعلق بالأسعار، فهي لا توضع على قائمة التسعير في الوزارة لكونها ليست مادة أساسية، حتى يتم تحديد أسعار لها وفق تكاليف الزراعة والنقل وبقية الحلقات التجارية، وهي ليست زراعة، وإنما هي مرتبطة بالأمطار والرعد ولا تتوافر في كل السنوات، وإنما يتم وضع الأسعار لها من الناس التي تقوم بجنيها وبحسب الكميات التي تكون موجودة، إذ إن الأسعار تتفاوت بحسب حجم الحبة والنوع، فكلما كان حجم الحبة أكبر كان سعرها أعلى، وبالنسبة للنوع فالمتعارف عليه أن نوع «الحركة» وهي الأغلى ولونها أسود، وهناك نوع الحدج وهي تنتشر في مناطق دير الزور وهناك نوعي يعرف بالزبيدي، ونوع آخر لونه أبيض يسمى «الشيوخ» وهو الأقل سعراً بينها.

يذكر أن سنوات قبل الأزمة كان يتم استيراد كميات من الكمأة من الجزائر والعراق والمغرب عندما تكون الكميات المطروحة محلياً قليلة ومنذ بداية الأزمة انخفضت كميات استيرادها، والمتعارف عليه بأن الكمأة نوع من أنواع الفطور التي تظهر بعد موسم الأمطار والرعد في شهري تشرين الأول والثاني، ويبدأ موسم بيعها عادةً من شهر شباط ولنهاية شهر نيسان.